

القبلة وان كانت الطهارة والستارة امور خارجة
عن حقيقة الصلاة ولهذا يفرقون بين الشرط
والركن بان الركن شرط في حقيقة العبادة او العقد
كالركوع والسجود والايجاب والمقبول وبان الشرط خارج
عنه فان الطهارة يلزم من عدمها عدم الصلاة
ولا يلزم من وجودها وجود الصلاة وتختلف الشرط
في الاحكام باختلافها كما يقولون في بان الجمع بينها ما هو
شرط للوجود بنفسه ومنها ما هو شرط للوجوب بغيره
ومنها ما هو شرط للاجزاء الصحة ومنها ما هو
شرط للصحة وكلام الفقهاء في الشرط كثير جدا لكن
الفرق بين السبب والشرط وعدم المانع انما يتم على
قول من يجوز تخصيص العلة منهم واما ما من الاسباب
علة الا ما استلزم من الحكم ولم يزم من وجودها وجوده
على حال فيهما ولا يجعلون الشرط وضد المانع من جملة
اثر العلة والى ما يفرق كونه شرطاً بالعقل وان دل
عليه دليل ارضي كقولهم الحياة شرط في العدم والارادة
والسمع والبصر والحلاوة والعلم شرط في الارادة ونحو ذلك
وكذلك جميع صفات الاجسام وطبائعها بالشرط
تفرق بالعقل والتجارب او يغير ذلك وقد نسي هذه
شرطاً عقلياً والا لولا بشرطاً شرعية وقد يكون
من هذه الشرط ما يعرف اشتراطاً بالعرف ومثله
ما يعرف بالفتوى كما يعرف ان شرط المفعول وجود فاعله
وان لم يكن شرط الحامل وجود مفعول فيلزم من وجود
المفعول المنصوب وجود فاعله ولا يفتكس بل يلزم من وجود
اسم منصوب او مخفوض وجود مفعول مرفوع ولا يلزم

من وجود

من وجود المرفوع للمنصوب ولا يخفى من هذا الاسم المرفوع
منظراً او مغزياً الاسباب في كل كلام عربي سواء كانت الجملة
اسمياً او فعلية فتقدم تبين ان لغتنا الشرطية هذا الاصطلاح
يدل عدمه على عدم المشروط ما لم يخلفه شرط اخر ولا يدل
بثبوته من حيث هو شرط على ثبوت المشروط واما الشرط
في الاصطلاح الذي يتكلم به في باب ادوات الشرط الفعلية
سواء كان المتكلم احد بيانياً وتغنياً وما يتبعه من متكلم
واصولي ونحو ذلك فان وجود الشرط يقتضي وجود المشروط
الذي هو الجزاء الجواب وعدمه كشرط هل يدل على عدم
المشروط مبيناً ان عدم العلة هل يقتضي عدم المفعول
فيه خلاف وتفسير قد ادعى اليه الخوف ولو فرض عدمه
لكان مع هذا العدم لا يصح اسمه لان شرط المعصية له
قد يكون خوف الله وقد يكون لامر او نهي الزاماً الطبع
او اجلال الله او الحياسة او لعدم التقضي اليها
كما كانت يقال عن سليمان النبي رحمه الله انه ان
كان لا يجسم ان يعصي الله فقد اخبرنا عنه ان
عدم خوفه لو فرض موجود الكائن مستلزماً لعدم
معصيته انه لان هذا العدم متناقض الى امور اخرى
اما عدم مقتضى او وجود مانع مع ان هذا الحرف حاصل
وهذا المعنى يفهم من الكلام على احد صيغ الفظ
لكن لما وقع في بعض القواعد المنطوية والتفكيرية
نوع توسع اما في التقدير واما في القواعد التي
خللا اذا نبي على تلك القواعد المتناجاة التي تسمى
فاذ الكائن لا انسان فهو صحيح ركنا الاشياء التي اصولها
وقدر التطر على معقولين حاشا تلك القواعد وما وقع

Copyrighting University